تنظيم سوق "احتكار القلة" للحبوب باستخدام التغيرات الكمية للمعونات الغذائية

سالم توفيق النجفي*

ABSTRACT

The Use of Quantitative Changes in Foodstuff Aid Supplies to Organize Grain Oligopoly Markets

Principal foodstuff markets are characterized as oligopoly markets, and being so, they usually necessitate modifications in the quantities produced so as to preserve the major characteristics of those markets. Foodstuff aid supplies are, accordingly, regarded as one of the most significant means to affect these modifications. .

Economic indices of oligoplic markets point out the possibility of risk and uncertainty reduction to rock-bottom as well as the unification of producers' induct in order to obtain the highest level of net profit wheat produce.

The quantities of foodstuff aid supplies had ranged between 6.8 and 15.2 million tons of grain, the USA's portion in it rests between 42% and 74% for the period 1971-1996. However, econometric evidence of foodstuff aid supply has revealed that these quantities are basically influenced by the international wheat prices, the cost of American wheat exportation as well as by the total quantity of world production of grain aid supply and wheat prices while a positive relation obtains between these aid supplies and the total quantity of world production of principal foodstuff being produced..

* أستاذ الاقتصاد الزراعي ـــ كلية الإدارة والاقتصاد ـــ جامعة الموصل .

المقدمة :

تزايد اهتمام الاقتصادات النامية خلال النصف الثانى من القرن العشرين بمسألتين رئيسيتين الأول تزايد المديونية الخارجية وأعباء خدمتها وترتب عليه عجز متزايد فى معظم موازين مدفوعاتها ، والثانية النقص الحاد فى الغذاء وتزايد أفراد المجتمع الذين تحت "خط الفقر" "Poverty Line" ولا شك أن تزايد المديونية كان إحدى أهم أسبابها انخفاض الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب) تجاه الطلب المتزايد عليها ، مما تطلب توافر "خزين استراتيجى" فى صورة موارد نقدية قابلة للتحويل والتبادل السلعى الغذائى فى السوق العالمية للحبوب لمعالجة الصدمات الغذائية الطارئة أو تحقيق مستويات غذائية تتجاوز مستويات الكفاف ، وقد رافق هذه الحالة منح "معونات غذائية" تبدو فى ظاهرها للوفاء بالطلب على الغذاء فى الدول المتلقية لهذه المعونات نتيجة تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الغذائى فيها، إلا أن هذا البحث قد اعتمد "فرضية" مفادها أن المتضمنات الاقتصادية لسوق "احتكار القلة" تتطلب تعديلات "Regulation" فى الكمية المنتجة للحفاظ على أسعار تحقق مزايا السوق المذكور، وأن فى مقدمة المتغيرات المؤدية إلى هذه التعديلات هى "المعونات الغذائية" المقدمة إلى الدول النامية .

وحددت "مشكلة البحث" أن التباين فى حجم المعونات الغذائية من الدول المانحة خلال ربع القرن الأخير لم ترتبط بمتطلبات الفقر فى الدول المتلقية لهذه المعونات إلا فى حدود ضيقة ، وأن احتياجات معظم هذه الدول أكبر بكثير من حجم المعونات المقدمة لها . وقد "استهدف البحث" استعراض الخلفية النظرية والمرجعية لهيكل سوق "احتكار القلة" للمنتجين من الحبوب وتحليل المتضمنات الاقتصادية للمتغيرات المؤثرة فى هذه المعونات والمؤدية إلى تعديل هيكل السوق نحو المزايا الاقتصادية للنظام السوقى المذكور .

وقد اعتمد البحث على دوريات ودراسات البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإضافة إلى

دوريات "اليونكتات" وأدبيات النظرية الاقتصادية والدراسات المرجعية بهذا الشأن .

١- الإطار النظرى والخلفية المرجعية :

ظلت القواعد الرئيسة التى جاءت بها المدرسة التقليدية "الكلاسيكية" فى تحديد أنماط السوق سائدة حتى العصر الراهن ، إلا أن تعديلات وإضافات قد أجريت على الأفكار الاقتصادية للمدرسة المذكورة من قبل المدرسة الكلاسيكية الجديدة" و"الكنزية" ثم "االهيكلية" ، وبالرغم من الاختلافات النسبية لمزايا سوق "احتكار القلة oligopoly" ، فإن مضمونها الاقتصادى ينحصر فى أنماط محددة فى مقدمتها النموذج التقليدى "Classical Model" فى أوائل القرن التاسع عشر والذى توصل من خلاله أنه يمكن تعظيم أرباح المشتركين فى احتكار القلة بافتراض أن مستوى إنتاج المنافسين لن يتأثر بهذه الإجراءات ، كما يتحدد النمط الثانى من خلال أفكار الاقتصادى الألمانى "Henry Von Stachelberg" وتتحدد آليات هذا النموذج بوجود قيادة سعرية وتقييد الآخرين باتجاه الأسعار التى حددتها ويقوم بتعديل سعر إنتاجه للحصول على أقصى الأرباح من خلال تقدير لكميات إنتاج الآخرين ، بينما لا تتقيد القيادة السعرية بردود أفعال الآخرين إنما تسعى إلى تعظيم أرباحها، كما اعتمد تحليل "Edgeworth" فى تفسير سلوك هذا النمط من الأسواق إذ اعتمد تحليله على أن حرباً للأسعار يمكن أن تقوم بين المنافسين لحين تساوى مستوى إنتاجهم ، فى حين اختلف تحليل "Paul Sweezy" لحالة احتكار القلة بإدخاله فكرة جمود الأسعار من خلال منحنى الطلب المنكسر ، وتتسم الأنماط السوقية الثنائية لاحتكار القلة بالاتجاهات التواطنيه ، وتتحدد المتضمنات الاقتصادية لهذه الأنماط من خلال تنظيمات احتكار القلة للمنتجين فى نطاق سلعة معينة تهدف إلى تعظيم ربح المنتجين (مزارعى القمح) فى شكل تنظيم "Cartel" يمكن من خلاله تدنية احتمالات "المخاطرة واللايقين" فى حين تعتمد الحلول التواطؤية لاحتكار القلة على توحيد تصرفات الأفراد المنتجين للحصول على الحد الأعلى من إجمالى ربح الوحدة المنتجة (طن من القمح) .

وتشير المتضمنات الاقتصادية لكافة هذه الأنماط إلى أن شرط الدرجة الأولى

يتطلب أن تكون التكاليف الحدية (MC) لكل منتج مساوية للإيراد الحدى (RM) للناتج ككل ، وبمقارنة هذه الحالة بالحلول شبه التنافسية فإن معطياتها تشير إلى أن إجمالى الناتج سيكون أقل بكثير وأن السعر أعلى ويترتب على هذه العلاقة أن الأرباح ستكون أعلى بكثير . وهذه النتيجة هى التى تهم "إشكالية الأمن الغذائى" حيث إن التحليل يشير إلى أن هذه الأنماط من الأسواق لا تؤدى إلى تعظيم حجم الناتج من السلع الغذائية (الحبوب) التى تتزايد الاحتياجات منها بالنسبة للدول النامية ، وفى الوقت نفسه فان آلية هذه الأسواق تؤدى إلى أسعار أعلى من مثيلتها التنافسية مما يجعل الأسعار المرتفعة تؤثر فى القدرات الشرائية (الطلب) وخاصة عند الفئات الدخلية المنخفضة ، إلا أن الحالة التوازنية سواء للمدى القصير أو الطويل تؤدى إلى تعظيم أرباح المنتجين . وضمن الإطار المرجعى لموضوع البحث يشير (Alaoze and Other, 1978) إلى أن السوق الدولى للقمح ــ يشكل القمح أهمية نسبية عالية فى مكونات الحبوب ــ قد خضع إلى تحليل اقتصادى من قبل (Mc Calla 1966) و (Tap in 1969) وأكدا أن التعاون بين أمريكا وكندا وانضمت إليهما استراليا بعد عام ١٩٦٨ وشكلوا بذلك "قيادة سعرية" "Price" Leadership وأن منتجى القمح فى الدول الأخرى استجابوا لهذا النمط من "احتكار القلة" . وقد واجه هذا النمط من الأسواق آنذاك "فائض طلب" وبالرغم من ذلك فإن أسعار القمح اتسمت بالاستقرار حتى عام ١٩٧٢ ، وكان جزء من المعالجات لتحقيق الاستقرار هو اتساع حجم المخزون العالمى ، ولم تتطرق الدراسة المذكورة إلى أسباب انعطاف أسعار القمح بالزيادة بعد عام ١٩٧٣ بالرغم من أن العديد من التفسيرات الاقتصادية قد أرجعت التغيرات السعرية إلى تغيرات أسعار النفط ، ولذا فإن توازن سوق احتكار القلة أصبح بعد العام الأخير فى مستوى أعلى مما كان عليه فى زمن سابق .

ويشير (Thompson and Others, 1977) إلى أن الدول المنتجة للقمح تسعى نحو التدخل فى التجارة الخارجية سواء من خلال الاتفاقيات أو الإجراءات التنظيمية "الكارتل" للسعى نحو استقرار أسعار القمح فى أسواقها المحلية وللتحوط

تجاه تقلبات الأسعار العالمية للقمح وأشار فى دراسته حـــول هـــذا الموضـــوع أن أسعار القمح العالمية يمكن لها أن تكون أكثر تجانسا على الصعيد الزمنى فى حالـــة الأسواق التى تتسم بالليبرالية "Liberalism" مقارنة بالتقلبات التى يمكن أن تتســم بها هذه الأسعار فى حالة الإجراءات التى تقيد التجارة الخارجية .

وتشير العديـــد مـــن الدراســـات وفـــى مقدمتـــها الدراســـة التـــى أعدتـــها "PR.Johnson and Others" إلى أن التقلبات فى الأسعار فى السوق الدولية للقمـــح والتشوهات التى تنتاب أسعارها تعود إلى مصدرين أساسيين الأول اختيار بعـــض الدول لسياسات حماية تؤدى إلى التباين بين الأسعار المحليـــة مقارنـــة بالأســـعار الحدودية (Border price) والثانى خفض قيمة بعض العملات الرئيسية للتعامل فى مجال التجارة الخارجية . وجدير بالذكر ان معظم هذه الدراسات والبحوث لم تشـــر بصورة مباشرة إلى تأثير "المعونات الغذائية" فى تعديل آلية السوق نحو تعميق آثار "احتكار القلة" باستثناء محدود فى مقدمتهم الدراسة التى قدمها "الان دى جنفـــرى ، ١٩٨٦" حيث جاء فى دراسته أن البلدان المتقدمة تفضل تقديم "المعونات الغذائيـــة" بغية التخفيف من "الفائض الاقتصادى" المتحقق فى اقتصاداتها الزراعية ، كما أكـــد "كيت هارتلى وكلم تيسيدل ١٩٨١" فى معرض مناقشتهم لمفهوم "احتكار القلة" بـــأن سوق القمح الدولية يهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وقد تـــم تنظيم السوق فى صوره "قيادة سعرية" من قبل الدول المصدرة الرئيســـية المشـــار إليها آخذين بنظر الاعتبار المنتجين الآخرين . وهكذا يتضـــح أن ســـيادة مفـــاهيم "احتكار القلة" ومتضمناتها الاقتصادية أخذت بالتأثير فى اقتصادات الغذاء فى الدول النامية (العربية) خلال النصف الثانى من هذا القرن وأن إجراءات تنظيميـــة مـــن بينها استبعاد الفائض الإنتاجى كمعونات غذائية تعد إحدى ضرورات هذا التنظيـــم السوقى فى الاقتصاد العالمى الراهن .

٢- التحليل الوصفى لظاهرة "المعونات الغذائية" :

يشير مضمون النموذج المستخدم إلى ارتفاع أهمية تأثير الإنتاج من الحبـــوب

وأسعارها فى حجم المعونات الغذائية (الحبوب) ، وبتوصيف هذه المتغيرات تبين أن إجمالى "المعونات الغذائية" الدولية بلغت نحو (١٢,٥) مليون طن عام ١٩٧٢/١٩٧١ وتباينت ليبلغ أدناها نحو (٦,٨) مليون طن عام ١٩٧٥ /١٩٧٦ وأقصاها نحو (١٥,٢) مليون طن عام ١٩٩٢ /١٩٩٣ فى حين أخذت هذه المعونات بالانخفاض لتبلغ نحو (٧,٦) مليون طن فى منتصف التسعينات ، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى فى مساهمتها بكمية هذه المعونات إذ تراوحت هذه المساهمة بما نسبته بين (٤٢% ــ ٧٤%) خلال الفترة (١٩٧١ــ١٩٩٦) ويليها فى الأهمية النسبية وبفارق كبير الاتحاد الأوربى ثم كندا واليابان واستراليا وجهات أخرى متفرقة .

ولم يتباين الإنتاج العالمى من الحبوب كثيرا ولكن اتسم بمعدلات نمو ذات تقلبات منخفضة باعتبار أن جزءا منه يعتمد على الزراعة المطرية (الديمية) ، فقد بلغ هذا الإنتاج نحو (١٢٧٥) مليون طن فى مطلع السبعينات ثم تزايد إلى (١٤٧٦) مليون طن فى منتصف العقد المذكور و (١٩٧٠) مليون طن فى مطلع التسعينات وبزيادة قدرها ما نسبته (٥٥%) خلال عقدين من الزمن ، وقد ساهم إنتاج القمح بما نسبته بين (٢٧% ــ ٣١%) من إجمالى إنتاج الحبوب خلال الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٩٥) ، ونظرا لارتفاع مساهمة القمح فى إجمالى مكونات الحبوب فقد اعتمدت الأسعار التصديرية للقمح الأمريكى (الصلد الشتوى) وكذلك الأسعار الدولية للقمح مؤشرا للتغيرات الحاصلة فى المعونات الغذائية . وقد تبين أن النمطين المذكورين من الأسعار قد اتسما بالانخفاض حتى عام ١٩٧٤/١٩٧٣ مقارنة بالسنوات التالية .

جدول رقم (١)

السنوات	مليون طن			دولار / طن	
	إجمالي المعونات من الحبوب	المعونات الأمريكية من الحبوب	إجمالي انتاج الحبوب	الأسعار الدولية للقمح	أسعار التصدير للقمح الأمريكي الصلد
١٩٧٢/١٩٧١	١٢,٥	٩,٢	١٢٧٦	٧٠	٦٠
١٩٧٦/١٩٧٥	٦,٨	٤,٣	١٤٧٦	١٣٣	١٥١
١٩٨١/١٩٨٠	٨,٩	٥,٢	١٤٩٩	١٨٨	١٧٦
١٩٨٦/١٩٨٥	١٠,٩	٦,٧	١٦٨٧	١٣٥	١٢٩
١٩٩١/١٩٩٠	١٢,٤	٧,٣	١٩٧٠	١٣٧	١١٨
١٩٩٦/١٩٩٥	٧,٦	٣,٢	١٩٩٠	١٥٢	١٨٨

المصدر : - منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، التصدى للجوع فى العالم غنى بالأغذية :المهام المرتقبة للمعونة الغذائية ، يناير ١٩٩٦ ، روما .

- منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٠ ، روما .

- UNCTAD, Commodity Year Book, 1986, 1988, 1990, 1995.

ونتيجة الانعطاف الحاد الحاصل فى أسعار النفط فقد أخذت أسعار التصدير للقمح الأمريكى الصلد وكذلك الأسعار العالمية للقمح بالارتفاع هى الإخرى لتبلغ نحو (١٥١) دولار/ طن للأول ونحو (١٣٣) دولار طن للثانى عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بعد أن كانت نحو (٦٠) و (٧٠) دولار/ طن للأول والثانى على الترتيب عام ١٩٧٢/١٩٧١ ، واستمرت بالارتفاع المشوب بالتقلب لتبلغ نحو (١٨٨) دولار/طن للقمح الأمريكى الصلد ونحو (١٥٢) دولار/ طن بالنسبة لأسعار القمح العالمية فى منتصف التسعينات (جدول١) .

٣- النموذج والتحليل التجريبى :

بالرغم من أن ظاهرة "المعونات الغذائية" يمكن أن يحيط تحليلها بعض من مفاهيم النظرية الاقتصادية ويفسر جزءا كبيرا من سلوكها المتضمنات الاقتصادية لسوق "احتكار القلة" سواء من حيث الحجم أو التكوين ، إلا أن القياس الاقتصادى يؤكد ويحدد كميا سلوك المتضمنات الاقتصادية ، ولا يعد التحليل الأخير بديلا من النظرية الاقتصادية بقدر ما هو مكملا لها . وفي إطار الخلفية النظرية والمرجعية

للأنماط السوقية "الاحتكار القلة" فإن الدراسة التطبيقية "Empirical Study" تتطلب قياس سلوكية التحكم بالكمية المعروضة فى السوق المذكور للحفاظ على أسعار مستهدفة من قبل المنتجين (المصدرين) الرئيسيين من الحبوب .

وبالنظر إلى أن التحكم بالكمية المعروضة يمكن أن يأتى من خلال التغير فى حجم المعونات الغذائية المقدمة للدول النامية التى تبتعد قدراتها الاستيرادية وأنماطها السوقية عن التأثيرات فى الكمية المطلوبة من الحبوب فى الأسواق العالمية لانخفاض مقدرتها الشرائية ، فإن فرضية البحث تتطلب بالإضافة إلى التحليل الاقتصادى الذى يستند على فرض النظرية الاقتصادية الجزئية "Microeconomic Theory" الاعتماد على القياس "Econometrics" الذى يؤكد هذه العلاقة.

ولاختبار اكثر النماذج التقديرية الملائمة لإثبات أن المعونات الغذائية تعد إحدى أهم متغيرات التحكم بالكمية المعروضة فى السوق التصديرية للحبوب ، فقد جرت محاولات متعددة فى ظل مفاهيم النظرية الجزئية لتحديد طبيعة العلاقة الدالية بين حجم المعونات الغذائية من الحبوب والمتغيرات المستقبلية المؤثرة فيها ، وقد أمكن التوصل إلى العلاقة الدالية الآتية :

$$Y_{it} = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + b_3 X_{3t}$$

حيث يشير المتغير الـ (Y_{1t}) إلى كمية المعونات الغذائية العالمية من الحبوب ويمكن استبدالها بالمتغيرات (Y_{2t}) التى تشير إلى كمية المعونات الغذائية من الحبوب التى تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنة (t) بينما تشير المتغيرات المستقلة (X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}) إلى أسعار القمح الأمريكي الصلد الشتوى والأسعار العالمية للقمح ثم حجم الإنتاج العالمى من الحبوب على الترتيب ، وقد اخضع النموذج للاختبارات القياسية من حيث عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتى "Autocorrelation" أو تداخل خطى متعدد "Multicollinearity" هذا بالإضافة إلى اختبارات المعنوية الإحصائية . وقد اظهر التحليل بواسطة الحاسوب فى

جامعة الموصل وباستخدام الحزمة الإحصائية لبرنامج "Minitap" أن

$$\text{Log } Y_{2t} = -1.595 - 0.734 \log X_{1t} + 1.231 \log X_{13}$$
$$(-2.354) \quad (-6.645) \quad (5.703)$$
$$R^2 = 0.74 \quad D.W = 1.66$$

وتشير هذه العلاقة الدالية اللوغاريتمية إلى أن حجم المعونة الأمريكية من الحبوب (Y_{2t}) تتأثر بالانخفاض بالاتجاهات المتزايدة للأسعار التصديرية للقمح الأمريكي الصلد (X_{1t}) وأن زيادة ما نسبته (١٠%) فى الأسعار المذكورة تؤدى إلى خفض المعونات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة بما نسبته (٧,٣%) فى حين أن ارتفاع حجم الإنتاج العالمى من الحبوب بما نسبته (٢٠%) يؤدى إلى زيادة حجم المعونات من السلع المذكورة بما نسبته (١٢,٣%) وأن تأثير المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (٧٤%) من المتغير فى المعونة الغذائية من الحبوب ، بينما ما نسبته (٢٦%) من المتغير فى المعونة يعود إلى متغيرات أخرى غير الأسعار وحجم الإنتاج من الحبوب . ويشير (D.W) إلى عدم وجود ارتباط بذاتى. وقد تأكدت هذه العلاقة إحصائيا عند مستويات إحصائية مقبولة . ولا يختلف استبدال المتغير المستقل المعبر عن أسعار القمح الأمريكي بالأسعار العالمية للقمح من حيث اتجاه التأثير أو إعادة احتساب العلاقة الدالية باستبدال المتغير التابع الذى يعبر عن المعونة من الحبوب الممنوحة من الولايات المتحدة بمثيلتها الممنوحة من دول العالم ، وان الاختلافات جزئية فى قيمها وليس فى اتجاهاتها ويمكن أن تتضح هذه العلاقات الدالية باختبار وتقدير أثر المتغيرات بصورتها الانفرادية (العلاقات الدالية البسيطة).

وقد تم تقدير أثر أسعار القمح سواء الأمريكي الصلد أو الأسعار العالمية للقمح على حجم المعونات الغذائية ، وقد استخدمت أسعار القمح باعتباره المحصول الأكثر أهمية نسبية فى حجم المعونات الغذائية ، وأظهر التحليل تأكيد معنوية هذه العلاقة وأن المعونات المذكورة دالة فى أسعار القمح الأمريكي الصلد ، وأخذ معامل الأسعار فى كافة حالات التقدير إشارة سالبة ، وبمعنى آخر أن المعونات

تنخفض بارتفاع أسعار القمح ، وبتقدير المرونة السعرية تبين أن ارتفاع أسعار تصدير القمح الأمريكي بنسبة (١٠%) سيؤدى إلى خفض المعونة الأمريكية (٧,٠٤%) وكذلك (٣,٨%) بالنسبة لإجمالي المعونة الدولية ، ولا يختلف هذا النمط من المرونة بالنسبة للأسعار العالمية للقمح ، فارتفاع الأسعار الأخيرة (١٠%) سيؤدى إلى خفض المعونة من الحبوب الممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (٥,٣%) وخفض إجمالي المعونة من الحبوب بما نسبته (٢,٨%) خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية (جدول ٢) وقد تأكدت معنوية هذه العلاقات الدالية على مستوى معنوية (٠,٠٥%) ، وبالرغم من تواضع قيمة "معامل التحديد" إلا أنه لا ينفى وجود هذا التأثير بقدر مقبول إحصائيا.

جدول (٢) تقدير قيمة المتغيرات المستخدمة في النموذج

المتغير المعتمد	α	B	R^2
Y_1 (المعونة الأمريكية من الحبوب)	2.283 (5.955)	(أسعار التصدير للقمح الأمريكى) 0.704 (-3.966) (الأسعار العالمية للقمح) -0.537 (-2.505)	0.41 0.25
Y_2 (المعونة الأمريكية من الحبوب)	1.827 (4.94) 1.572 (3.340)	(أسعار التصدير للقمح الأمريكى) -0.385 (-2.505) (الأسعار العالمية للقمح) -0281 (-1.09)	0.18 0.10

احتسبت من قبل الباحث

وتؤكد العديد من الدراسات طبيعة سلوك السعر والكمية فى العلاقات الدالية المشار إليها، وأن طبيعة سوق القمح يعد من الأنماط السوقية التى تتسم بمزايا "احتكار القلة" بالنسبة للمنتجين الرئيسين ذوى المساهمات التصديرية المرتفعة فى السوق العالمية ، وهذا يعنى أن إبقاء هذا النمط من التكتل على أسعار مرغوبة (مستهدفة) يتطلب التحكم بالكميات المعروضة من القمح (الذى يشكل نسبة كبيرة

من الحبوب الممنوحة معونات غذائية وهذه الحالة تؤدى إلى تعظيم "الفائض الافتصادى" المتأتى من صادراتهم من الحبوب ، ولذا فإن ارتفاع أسعار القمح يتطلب من هذه السياسات الاقتصادية خفض كميات "المعونات الغذائية" الممنوحة للدول النامية ، مما يترتب عليه أنه بزيادة الصادرات منه سوف يعظم "الفائض الافتصادى" المتأتى من هذا النمط من المرغوب وأن انخفاض الأسعار سوف يؤدى إلى تحقيق قدر من الفائض فى السوق التصديرية لا يحقق تعظيم الأرباح ، هذا بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية الزراعية فى الأسواق المحلية للدول المنتجة الرئيسية للقمح (أو الحبوب) تتسم بقدر من المنافسة يصعب معها تقييد حجم الإنتاج وربما يؤدى هذا إلى تشويه فى تخصيص الموارد . والحالة الأخيرة لا تتناسب والمتضمنات الاقتصادية لأوضاع الاقتصاد الليبرالى "Liberalism" التى تتسم بها الأسواق المحلية للدول المذكورة إلى حد بعيد ، وهذا ما يبرر أن سياسات الحفاظ على دخول حقيقية مزرعية ذات مستويات مرغوبة ومستقرة من جانب وتعظيم العوائد من صادرات الحبوب من جانب آخر ، تحتم التعديل "Regulation" فى حالة السوق للوصول إلى التوازن الذى يحقق الأهداف المذكورة .

كما يتأثر جزء كبير من إنتاج الحبوب بالتقلبات المتأتية من التغيرات البيئية ، ويرتبط حجم المعونات الغذائية بإجمالى الإنتاج العالمى من الحبوب الذى تستأثر بجزء كبير منه الدول المنتجة الرئيسية .

جدول (٣)

تقدير قيمة المتغيرات المستخدمة في النموذج

المتغير المعتمد	α	B	R^2
(المعونة الأمريكية من الحبوب)	-2.100 (-1.783)	الإنتاج العالمى من الحبوب 0.901 (2.454)	0.93
إجمالى المعونة الدولية من الحبوب	-2.675 (-2.844)	1.149 (3.919)	0.43

احتسبت من قبل الباحث

وقد أظهر التحليل القياسي أن زيادة الإنتاج العالمى من الحبوب بما نسبته (١٠%) يترتب عليه زيادة المعونات الغذائية الأمريكية من الحبوب بنسبة (٩%) وإجمالى المعونة الدولية منه بنسبة (١١,٤%) ، وتأكدت المعنوية الإحصائية لاستجابة المعونات الغذائية لتغيرات الإنتاج العالمى من الحبوب عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، ولاشك أن هذه العلاقة تؤكد المتضمنات الاقتصادية لأنماط السوق المشار إليها وان هذه العلاقة تؤكد طبيعة الترابط بين الأسعار التصديرية للقمح وحجم المعونات الغذائية ، إذ تشير المفاهيم الاقتصادية أن الصادرات دالة فى كمية الإنتاج ، وبمعنى آخر أن زيادة الإنتاج من الحبوب سيؤدى إلى زيادة الصادرات ، وزيادة هذه الأخيرة فى السوق العالمى عن حجم الطلب عليها سيؤدى إلى خفض أسعارها، وهذه النتيجة تتناقض والتركيب الهيكلى لسوق تصدير الحبوب (احتكار القلة)، وعليه فإن زيادة الإنتاج من الحبوب سيؤثر حتما على المعونات من الحبوب بالزيادة ومن ثم خفض حجم إجمالى العرض الذى سوف يخفض نسبيا حجم الصادرات منها فى السوق الدولية للحفاظ على مستويات سعريه تقبل بها هذه الأنماط من الأسواق التصديرية فى إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية ولاشك أن النتائج المتحصل عليها من التحليل الاقتصادى والقياسى قد أكدت المتضمنات الاقتصادية لفرضية البحث ، والتى مفادها أن "المعونات الغذائية" هى إحدى أهم وسائل التعديلات التى تتطلبها الأنماط السوقية لـ "احتكار القلة" للسلع الغذائية الاستراتيجية .

وبالرغم من أن البحث قد اهتم بصورة رئيسية بدور وتأثير المعونات الغذائية على سوق "احتكار القلة" للصادرات من الحبوب ، إلا أن هناك جوانب أخرى من تأثيرات المعونات الغذائية ترتبط بالاقتصادات المتلقية لهذه المعونات وفى مقدمتها التأثيرات غير المباشرة المؤدية إلى تراخى الجهاز الإنتاجى للقطاع المنتج للغذاء ، ويترتب عليه تراجع فى العرض المحلى من الغذاء ، ويأتى هذا التراجع بتأثير الزيادة الحاصلة فى العرض الكلى للغذاء والمتأتى فى جزء منه من المعونات الغذائية ، فضلا عن أن الأسعار المحلية للمعونات الغذائية تتسم بالانخفاض نسبيا

مقارنة بأسعار الغذاء المحلية (أو يقدم جزء منها مجانا فى الدول منخفضة الدخل) مما يؤثر بالانخفاض على المستويات السعرية السائدة فى الأسواق المحلية للدول المتلقية لهذه المعونات ، وتؤدى حصيلة هذه المتغيرات إلى تقييد الحوافز السعرية للتوسع فى إنتاج الغذاء .

إذ أن انخفاض أسعار الحبوب عن مستوياتها التحفيزية لا تشجع المزارعين على تحديث عملياتهم الإنتاجية الهكتارية كالتكنولوجيا البيولوجية أو الميكانيكية . وعليه فإن تعامل الدول النامية مع المعونات الغذائية يتطلب دراسات لتقدير تأثيرات هذه المعونات على اقتصاداته المحلية من جانب فضلا عن دراسة تأثير اقتصادات سوق "احتكار القلة" للحبوب على الاقتصادات المحلية للدول النامية من جانب آخر. فالمعونات الغذائية وإن تبدو ذات تأثيرات إيجابية من خلال توفيرها لبعض متطلبات الحاجات الأساسية "Basic Needs" لأفراد المجتمع وخاصة منخفضى الدخل فى المدى القصير ، إلا أن تأثيراتها على الجهاز الإنتاجى للغذاء يعد غير مرغوب اقتصاديا فى المدى الطويل .

المراجع :

١- جيمس أ. هندرسن ، ريتشارد أ. كوندات ، نظرية اقتصاديات الوحدة (أسلوب رياضى) ، ترجمة دكتور عباس مهلهل ، مراجعة دكتور سالم الردادى ماكجروهيل للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩٢ .

2- C. E. Ferguson, J.P. Gould, Microeconomic Theory, Richard. D. Irwin. Inc. Homewood lllinois, U.S.A, 1975, P. 334

٣- سالم توفيق النجفى (دكتور). هيكل السوق الدولية للقمح "دراسة اقتصادية قياسية مجلة "دراسات" للعلوم الإدارية ، المجلد ٢٣ ، العدد ١ ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٦ ، ص ٦١.

٤- كيت هارتلى ، كلم تيسدل. السياسة الاقتصادية الجزئية ، ترجمة الدكتور عبد المنعم السيد على ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٨١ ، ص ٣٢١ .

٥- جيمس أ. هندرسن ، ريتشارد أ. كواندت مصدر سابق ص ٢٦٠ .

6- C.M. Alaouze, A.S. Walson and N.H. Sturgess, oligopoly pricing in world wheat market, American Journal of Agricultural Economics, Vol.60, No. 2, May 1978. P. 173-174.

7- R.L. Thompson, Shun-yi Shee, The Impact of Trade Restriction on price stabilizing in the world wheat market, American Journal of Agricultural Economics, Vol. 59 No. 4, November 1977. P 630.

8- Paul. R. Johnson, T. Grennes and M. Thursby, Devaluation Foreign Trade controls and Domestic Wheat Price, American Journal of Agricultural Economics, Vol. 59, No. 4, November 1997. P. 637.

٩- الان دي جنفرى ، الأمن الغذائى والتكامل الزراعى ــ الأزمة والاختيارات السيريز ، ١٠٩ ، العدد ١ ، السنة ١٩ ، يناير/فبراير ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

١٠- كيت هارتلى وكلم تيسدل ، مصدر سابق ، ص ٣٢٦.

١١- منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، التصدى للجوع فى عالم غنى بالأغذية / المهام المرتقبة للمعونة الغذائية ، يناير ١٩٩٦ ، روما ، ص ٤٢ .

12- UNCTAD, Commodity year Book, 1986, 1987 ... 1995.

١٣- سالم توفيق النجفى (دكتور) ، مصدر سابق ، ص ٦١ ــ ٦٢ .

١٤- سالم توفيق النجفى (دكتور) ، مصدر سابق ، ص ٦٠ ــ ٦٢ .